

نصيحة للحكام الجدد

من اجل حل سلمي لأزمة الحكم في العراق

بقلم إبراهيم كبة

أزمة الحكم في العراق أزمة مزمنة لازمت نظام الحكم فيه منذ تأسيس ما سمي بالحكم (الوطني!) في العراق في أعقاب الحرب العالمية الأولى . وقد تطورت هذه الأزمة وتعمقت مع تطور وتعدد العلاقات الاجتماعية . إن أزمة الحكم بعد ثورة 14 تموز تعبير عن أزمة أعمق وأشمل هي أزمة المجتمع العراقي بالذات ، وقد سبق لكاتب هذه الكلمة أن شارك مع بعض الإخوان في تقديم مذكرة تفصيلية بتاريخ أيلول - 1966 للسيد ناجي طالب رئيس الوزراء حينذاك تضمنت تحليلاً مركزاً لأزمة الحكم هذه في مرحلتها الجديدة ، مرحلة بعد تموز، ووضعها في مكانها النسبي من أزمة النظام الاجتماعي الشاملة ، كما اقترحت الحلول المناسبة لحل هذه الأزمة حلاً سلمياً، وحبذا لو عمدت (التأخي) الغراء لنشرها مع سائر الوثائق والمذكرات السياسية العديدة التي وضعت من قبل مختلف القوى السياسية في السنوات الأخيرة كمساهمة لتوضيح مشكلة الحكم وإلقاء بعض الضوء على أبعادها من الزوايا المخلفة ومساعدة الحكم الحالي من تبيين وجهات النظر المختلفة في هذا الصدد.

الحكم الحالي ومسألة الشرعية

لا يمكن أن يكتسب الانقلاب العسكري الجديد أية شرعية من مجرد نجاحه في السيطرة على مقاليد السلطة، شأنه في ذلك شأن أي تغيير في الحكم يأتي عن طريق الانتخابات العامة. إن المصدر الوحيد الذي يمكن أن يضمن الشرعية على الحكم الجديد هو اضطلاع المهام الأساسية التي تناسب طبيعة المرحلة كبدائية لازمة في طريق إرجاع السيادة للشعب ، المصدر الوحيد للشرعية والمالك الوحيد للسيادة .

إن هذه المهام تتلخص في تمهيد السبيل وتهيئة الظروف لإقامة النظام الديمقراطي . وكل تقصير في أداء هذه المهام أو تجاوزها لمهام أخرى خارجة عن طبيعة الحكم يدفعه بالخروج على الشرعية و باغتصاب السلطة . ويمكن تلخيص هذه المهام المرتبطة ببعضها والمتكاملة بأربع:-

أولاً - إزالة العقبات القائمة في طريق التطور السياسي الديمقراطي ، ويتدرج تحت هذه المهمة عدة إجراءات نشير إلى أهمها فيما يلي:-

أ. إلغاء الأوضاع الاستثنائية وإلغاء جميع القوانين والمراسيم والإجراءات المتعارضة مع المبادئ الدستورية العامة ، مع إلغاء المحاكم الاستثنائية.

ب. إصدار عفو عام عن جميع المحكومين السياسيين وإطلاق سراح جميع الموقوفين أو المحتجزين لأسباب سياسية .

ج. إلغاء أوامر العزل والفصل والإحالة على التقاعد لأسباب سياسية وإعادة من شملتهم من المواطنين - مدنيين وعسكريين - إلى وظائفهم وإعمالهم في الدولة والقوات المسلحة على الفور .

د. إعادة جميع المغتربين والمبعدين خارج العراق لأسباب سياسية ، وإعادة جنسياتهم إليهم ، وإرجاعهم لوظائفهم السابقة .

ثانياً - الاعتراف المطلق بحقوق القومية الكردية على أساس الحكم الذاتي ضمن وحدة التراب العراقي.

ثالثاً - إطلاق الحريات العامة على اختلاف أنواعها لجميع القوى السياسية والاجتماعية المحركة للتطور السياسي والاجتماعي ، بما في ذلك حرية الاجتماع والتنظيم الحزبي والنقابي والمهني ، إلى جانب الحريات الفكرية والمدنية والشخصية . وتحتل حرية الأحزاب السياسية مكان الصدارة في قائمة الحريات العامة وهي دون غيرها المحك الأول لاختبار شرعية أي حكم جديد. وكل هرب من هذه المهمة أو التفاف حولها أو تجاوز لها يدفع الحكم بالتسلط والاعتصاب ، ويدفع به حتماً لنفس المصير الذي آلت إليه الحكومات العسكرية السابقة منذ 14 تموز.

رابعاً - فتح حوار حر مفتوح مع جميع الأحزاب والمنظمات والشخصيات السياسية التقدمية دون استثناء (من الحزب الشيوعي إلى أحزاب الوسط الوطنية والقومية) ، إلى جانب ممثلي القومية الكردية، بعد لا قبل إزالة الأوضاع الاستثنائية القائمة وإطلاق الحريات العامة والسياسية ، وذلك لبلورة منهاج مشترك يكون أساساً لتأليف (حكومة ائتلافية مؤقتة) تتحدد مهامها أساساً بالإشراف على الانتخابات النيابية ، وهذه هي المرحلة الثانية من المراحل المشار إليها في آخر هذه الكلمة.

مهام الحكومة المؤقتة

إن مهام هذه الحكومة التي يجب أن تضم ممثلين عن جميع الأحزاب والمنظمات السياسية التقدمية ولوطنية تنحصر من ثلاثة إجراءات أساسية:-

الأول إصدار دستور مؤقت وفق مبادئ الديمقراطية الموجهة (أو الشعبية أو الثورية كما تسمى أحياناً).

الثاني تشريع قانون الانتخابات .

الثالث الإشراف على الانتخابات العامة للمجلس الوطني ، الذي تنبثق عنه (حكومة الاتحاد التقدمي) على أساس التمثيل النسبي للاضطلاع بالمهام الأساسية لحل مشاكل العراق الكبرى التي بقيت دون حل منذ ثورة 14 تموز المجيدة وفق منهاج او ميثاق وطني عام ، ينفذ على مراحل ، تتفق عليه الأحزاب المذكورة.

أخطاء يجب تجنبها

يتضح من الكلمة المختصرة أعلاه والتي يمكن أن تلقى مذكرة أيلول 1966\ الضوء الكافي عليها مدى الخطأ الجسيم الذي تقع فيه بعض القوى السياسية في الوقت الحاضر بصدد طرح مشكلة الحكم وطبيعة الحلول اللازمة لها. إن محاولة الحكم الحالي مثلا التصدي بمفرده لمشاكل البلاد الكبرى ، بمعزل عن القوى الأساسية في المجتمع، كمسألة النفط أو الإصلاح الزراعي أو تجسيد حقوق القومية الكردية ، تجاوز لصلاحياته من جهة واستحالة مادية من جهة أخرى ، إذ أن ذلك من صلاحية ومن مكنة (حكومة الاتحاد التقدمي) وحدها ، المنبثقة عن الانتخابات العامة ، كما إن محاولة هذا الحكم الانفتاح الشكلي على القوى الأخرى وإشراك بعض ممثليها في الحكم في هذه المرحلة المبكرة ، وقبل القيام بالمرحلة التمهيديّة الأخرى وفي ظل الاحتكار السياسي القائم هي محاولة عقيمة بالمرّة ، كما أثبتت تجربة الشقيقة سورية مثلا، إذ أن تأليف الحكومة الائتلافية الحقّة يكون تنويجاً لعملية التحول السياسي وليس تدشيناً لها . كذلك فإن الآمال التي يعلقها بعض الإخوان الأكراد على أية حكومة غير ديمقراطية ومنها الحكومة الحالية لحل المسألة الكردية هو سراب خادع لا يضع المسألة المذكورة في موضعها من المسألة السياسية والاجتماعية العامة.

فكرة المراحل الثلاث

والخلاصة إن الحكام الجدد إن أرادوا حقاً تحقيق وعودهم المقطوعة للشعب والاستفادة من عبر التاريخ القريب ، والخروج من دوامة الانقلابات العسكرية المدمرة ، وتجنب الطريق المسدود تاريخياً، فما عليهم إلا الأخذ بالفكرة التي اعرضها هنا وهي فكرة المراحل الثلاث لحل أزمة الحكم في العراق - مرحلة الحكم الانقلابي الحالي، فمرحلة الحكومة الائتلافية المؤقتة ، ثم أخيراً مرحلة حكومة الاتحاد التقدمي - وإن يباشروا على الفور ومن دون تلوّكُ بأداء مهام المرحلة الأولى وذلك بإطلاق الحريات الديمقراطية ، وعلى رأسها حرية النشاط الحزبي للقوى السياسية الفعالة في المجتمع والإقلاع نهائياً عن مفهوم الحزب الواحد او الحزب القائد ، والتخلي عن أسطورة الوصاية على الجماهير او الانفتاح الصوري على بعض القوى الأخرى ، وذلك تمهيداً لعقد حوار حقيقي ومفتوح مع جميع القوى المعادية للاستعمار والإقطاع والاستغلال، من أجل صياغة منهاج عام مشترك يكون اساساً لتأليف (جبهة اتحاد تقدمي) تنبثق عنها عن

طريق الانتخابات العامة (حكومة اتحاد تقدمي) تصدى لحل المشاكل الأساسية للبلاد وتقود عملية التطور الاجتماعي والسياسي وفق المراحل العلمية المعروفة في علوم السياسة والاجتماع.

هذه نصيحة خالصة أقدمها للحكام الجدد، ليثبتوا جدارتهم لتحمل المسؤولية ، وليقدموا ربما الفرصة الأخيرة لأنصار الحل السلمي والمصالحة الوطنية والجبهات العريضة ، بعد أن بلغت التناقضات الاجتماعية في قلب المجتمع حدود الانفجار الثوري ، كما يجمع على ذلك جميع المراقبين السياسيين، أن الفرصة مؤاتية فأغتنموا قبل فوات الأوان، [قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين]

إبراهيم كبة

بغداد

1968 / 8 / 3